ليبيا: لعبة الأمم

Libya: the Game of Nations

العربي العربي*

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، **larbi.larbi@univ-mosta.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/05/24 تاريخ القبول: 2021/08/08 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص:

إن الأهمية الاقتصادية والجيو-سياسية لليبيا، جعلت أزمتها أكثر تعقيداً. حيث توافدت فواعل عديدة إقليمية ودولية، باحثةً عن مكان لها في هذا الملعب الجديد، حفاظًا على مصالحها التي لا تُقَدَّر بثمن. فغدت ليبيا لعبة بين الأمم، تتقاذفها مصالح هذه الدول، بَعيداً عن كل الاعتبارات الإنسانية. فدخلت حروبًا أهلية، وتصارعت فيها أطرافٌ بالوكالة، جعلت الابتعاد عن الحلول العسكرية حتميةً تدفع بالجميع إلى ضرورة التفكير في الجلوس إلى مائدة التفاوض، واختيار الحلول السياسية، كمخرج آمن للأزمة السياسة الشائكة في البلاد.

كلمات مفتاحية: ليبيا؛ حكومة الوفاق الوطني؛ فجر ليبيا؛ الاتفاق السياسي الليبي.

Abstract:

The economic and geopolitical importance of Libya has made its crisis more complex. Many regional and international players are flocking, seeking a place in this new stadium to preserve its invaluable interests. Libya has become a game between nations shared by the interests of these countries, far from any humanitarian consideration. The country has entered into civil wars and proxy parties have struggled, leading to the thought of moving away from military solutions and the need for everyone to sit at the negotiating table, and choosing political solutions as a safe way out of the thorny political crisis in the country.

Keywords: Libya; Government of National Accord; Dawn of Libya; Libyan Political Agreement.

***العربي العربي.**

مقدمة:

إن موجة "الربيع العربي" التي عرفتها العديد من الدول العربية، لم يسلم منها النظام في ليبيا. حاول القذافي التَصَّدِي بخطاباته الحماسية، لكنه سرعان ما انهار تحت ضربات الحلف الأطلسي، ودخلت البلاد مَوْجَةً من العنف قَضَتْ على آمال الليبيين، وعَبَّدَتْ الطريق أمامهم للانتقال من التحول الديمقراطي إلى الاقتتال الداخلي. فبرزت فصائل عسكرية، احْتَدَمَ الصراع بينها حول السلطة والرغبة في النفوذ، أذْكَتْها النَعَرَاتُ القبلية، والذخيرة والأسلحة التي لم يَعُدْ لها رقيب. وغدت ليبيا رُقْعَة شطرنج، أَغْرَتْ العديد من اللاعبين على التواجد لصناعة مجالات حيوية تباينت الملامح فيها، من سياسية إلى اقتصادية وأمنية.

إن الجمود السياسي في ليبيا، أدى إلى كُسُورٍ في نسيج المؤسسات الرهيفة، وأصبحت البلاد منطقة ارْتِـطَام جيو–سياسي، تَبَارَزَتْ فيه قوى دولية عبر توظيفها لفواعل محلية، كبيادق عن وعي أو بدون وعي، حَرَّكَتْهُم مصالح هذه الدول بامتياز. وعزَّزَت الانشطار السياسي بين الحكومتين اللبيتين في شرق البلاد وغربها. بل أنها أصبحت رهينة شبكة خيوط العنكبوت السَّامَة التي أَحاكَـتْهَا كل من باريس، وروما، وموسكو، وأنقرة، ودولاً عربية وغيرها من القوى التي رأت في ليبيا كَنْزاً من الطاقة ورؤوس الأموال التي لا يمكن التفريط فيها.

- **المشكلة البحثية:** يتمحور النقاش في هذه الدراسة، ويروم الإجابة على الإشكالية الرئيسية المُـتَمَثِّلة في كيفية غدو ليبيا، ملعبًا أغرى العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، للمشاركة في مباراة، كُرَتُها البلد المُـنَظِّمْ، فأصبح لعبةً بين أيدي الأمم، تتقاذفها أَذْرُعٌ قوية، دون سَقْفٍ زمني يُحدِّدُ هذه المباراة، أو حَكَمٍ يَضْبِطُ قوانين تفرض على الجميع الامتثال لها. هذه الإشكالية أَفْرَزَتْ لنا تساؤلات مركزية، يمكننا حصرها في النقاط التالية:

–هل أن الشرعية الدولية هي مبرر وقوف القوى الدولية إلى جانب السَّرَاج، أم أنها السياسة والمصالح؟

– لماذا التباين في المقاربات والرؤى للقوى الدولية الداعمة لحفتر، وما هي مبررات التجاوز للشرعية الدولية وقرارات الحظر التي تبنتها الأمم المتحدة؟

- **فرضيات الدراسة.**

✓ **الفرضية السلبية:** كلما ارتفع عدد الفواعل في المشهد السياسي الليبي، كلما كانت فرص الحل أَقْرَبْ.

✓ **الفرضية الإيجابية:** أن حل الأزمة في ليبيا يمتلكه الليبيون دون غيرهم، ولا يجدونه بَعيدًا عن موائد التفاوض.

- **أهداف الدراسة:** حاولنا تَرَصُّدَ الأحداث السياسية في ليبيا منذ انهيار النظام عام 2011، ودخول البلاد انزلاقات سياسية خطيرة غَيَّرَتْ البَوْصَلَة من الانتقال الديمقراطي إلى الاقتتال الداخلي، والدخول في حرب أهلية، صَعُبَ التَحَكُمُ في مساراتها. كما حاولنا تشريح الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية لمواقف الفواعل المختلفة، والأسرار الخفية في دعمها للأطراف المتصارعة داخل الحلبة الليبية. حيث تباينت الرؤى واختلفت المصالح، وحَوَّلتْ البلاد إلى لعبة بين الأمم. اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على مراجع مختلفة، وبلغات حَيَّة كالإنجليزية والاسبانية والفرنسية، أزاحت لنا الغموض عن العديد من المحَطَّات. غايتنا التأكد من المعلومات ومقارنتها، مع الابتعاد عن الذاتية لمواقف العديد من الباحثين دَعمًا لطروحات معينة تخدم توجهات بلدانهم أو الجهات التي ينتمون إليها، ولم تكن المهمة سهلة في غربلة هذه المعطيات وترتيبها.

- **تقسيمات الدراسة:** تمحورت حول ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: ركز على الدور التركي في المِلَّف الليبي، ونَقَّبَ عن الأسباب الحقيقية والخفية لحماسة انقرة في الوقوف إلى جانب السَّراج، وتقديمها كل أنواع الدَّعم والمساندة لحكومة الوفاق الوطني. بالإجابة على السؤال التالي: هل هي الشرعية الدولية، أم أنها المصالح الوطنية؟

المحور الثاني: تناول أغلب القوى الدولية التي حاولت التواجد في ليبيا، وعملت وفق مقاربات مختلفة لتجسيد مصالحها بالوقوف إلى جانب السَّرَاج، أو دَّعْم حفتر طَمعًا في الثروات، أو رغبة في ملازمة سياق التغير في الجغرافيا السياسية للمنطقة.

المحور الثالث: حاولنا تقديم بعض الحلول السياسية لهذا الملَّف المُعقَّدِ والشائك، مع عرض مختصر لدور الدبلوماسية الجزائرية ورؤيتها في حل الأزمة الليبية، وذكر لسيناريوهات مستقبلية لمسارات الأحداث وتوجهاتها.

المحور الأول: تركيا، البحث عن المواقع وإحياء النفوذ.

أولاً: العلاقات التركية الليبية، المسار التاريخي والجدوى الاقتصادية.لماذا أصرت تركيا على التواجد في ليبيا؟ عندما قام الضُّبَاط القبارصة اليونانيون بانقلاب للسيطرة على الجزيرة وتوحيدها مع اليونان عام ،1974[1] احتلت القوات التركية شمال الجزيرة، واحتفظت بها وسميت "بالجمهورية التركية المستقلة ذاتيًا لشمال قبرص""TRNC". نالت اعتراف تركيا بها فقط، كدولة مستقلة،وطالبت بحقها في منطقة اقتصادية خالصة. وجاء الهجوم العسكري للقوات التركية في قبرص، على خلفية مذبحة القبارصة الأتراك التي قام بها نيكوس سامبسون" Nikos Sampson".[2] وقفت إلى جانبها ليبيا، وقدَّمت لها دعمًا تمَثَّلَ في مُعِدَّات عسكرية وقطع غيار للطائرات،عبر سلسلة من العمليات السِرّية،لاستحالة شرائها أو الحصول عليها بسبب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا بدأت بوادر التقارب بين الدوليين، وعقدا أول اجتماع رفيع المستوى منذ وصول القذافي إلى السلطة. في هذا الاجتماع، أبرما بينهما عِدَّة اتفاقيات شراكة اقتصادية، وأنشئوا لجنة وزارية مشتركة على مختلف الجبهات السياسية. فزاد حجم التجارة بين البلدين بسرعة، وتَمَّ تأسيس العديد من المشاريع والشراكات.

لكن مع أواخر الثمانينيات،[3] واجهت العلاقات التركية–الليبية تَحدِّيات بسبب التغير الجيو–سياسي في المنطقة. وأن انخفاض أسعار النفط، والضغوطات الغربية على الأنظمة الدكتاتورية، جعل الشركات التركية المستثمرة في البلاد، أمام العديد من الاكراهات. لكن الاتجاه الايجابيللعلاقات التجارية بين البلدين،ظَلَّ لمدة أربعة عقود قبل سقوط القذافي. حيث تضاعف إجمالي حجم التجارة بين البلدين تقريبًا من 5.932 دولار إلى 15.706 مليار دولار.وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية في البلاد التي أدَّت إلى الإطاحة بالقذافي؛ إلاَّ أن حجم

التجارة لم يتغير بشكل كبير عام 2010، مُقارنة مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرون. كما شهد العقد الثاني زيادة في حجمها وصل إلى 1.138 مليار دولار، وسَجَّلَ الميزان التجاري 16.844 مليار دولا أمريكي.

بعد أحداث الربيع العربي رفضت تركيا تدخل الناتو في ليبيا عام ،2011[4]وأَصَرَّت على وحدة الأراضي وعدم قابلية مواردها الطبيعية للتجزئة. لكنها تراجعت في الأخير وقبلت التدخل وقدَّمت الدَّعْم السياسي والمالي للمجلس الانتقالي الوطني، مع تطلعها للتعاون مع الحكومات المستقبلية. ويفسر البعض أن أسباب ذلك هو فشل تركيا في العديد من المِلفَّات في الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية السورية،[5] وسوء تقدير سياستها الخارجية الإقليمية خلال انتفاضات "الربيع العربي"،كدعمها لبعض الحركات في سوريا جعلها في مسار تصادمي مع دمشق وإيران، ومع حلفاء طهران الإقليميين داخل لبنان والحكومة العراقية.خسارة أنقرة للشركاء الإقليميين كانت شبه كاملة،وفقدان للعديد من الحلفاء في المنطقة، تزامن واندلاع الحرب في ليبيا عام 2014، مَهَّدَ الطريق أمام أنظار انقرة لِتُوَلِّيهَ شَطْرَ ليبيا.

هذا المشهد أَوْجَدَ تركيا أمام خُصُومٍ جُدُد،[6]وأُجْبِرَت على مواجهة تحالف ناشئ من الخصوم القدامى والجُدُدْ، عبر شرق البحر الأبيض المتوسط. أي قيام تحالف مناهض لأنقرة، يَضُمُ اليونان وقبرص ومصر والكيان الإسرائيلي والأردن وإيطاليا. حيث اجتمعت هذه الدول تحت مِظَّلَة منتدى الغاز في شرق البحر المتوسط، وهي شراكة تتعلق بالطاقة ظاهريًا، لكنها شراكة عسكرية بتعاون استراتيجي وتنسيق دبلوماسي وطاقي، ومبادرات عسكرية تروم استبعاد تركيا.احتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة 122 تريليون متر مكعب. فغدت مقاربة أردوغان للتدخل،[7] ورقة تمنحه موطئ قدم في شمال أفريقيا على الحدود الجنوبية لأوروبا، ووسيلة أفضل لتأمين الوصول إلى احتياطيات الغاز المتنازع عليها في البحر المتوسط.

ثانيًا: دعم السرَّاج، ومقاربة الخيار الاستراتيجي.

إن ما يلفت الانتباه منذ البداية، هو الدَّعم التركي اللامحدود لحكومة السَّراج، والامتناع عن الاعتراف ببرلمان وحكومة طبرق.[8] ما دفع حفتر إلى دعوة الرعايا الأتراك إلى مغادرة البلاد، خَاصةً في الشرق الغني بالنفط، وتدهورت العلاقات بين البلدين. في تصريح لوزارة الخارجية

التركية بعد الاجتماع الوزاري المشترك في 16 ماي 2016 بفيينا،[9]دعمت تنفيذ الاتفاقية السياسية الليبية للصخيرات الموقعة بالمغرب في 17 ديسمبر 2015، واعتبرت حكومة الوفاق الوطني الحكومة الشرعية الوحيدة للبلاد.وأَكَّدَ عليه بيان روما 13 ديسمبر 2015، المصادق عليه بقرار مجلس الأمن الدولي رقم2259.

اعتبرت حكومة الوَحْدَة بقيادة السَّرَاج الحكومة الشرعية في ليبيا،[10] وحظيت بدعم رسمي على الورق من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة. لكنها تتلقى الدَّعْمَ العسكري من تركيا، وبدرجةٍ أقل من قطر. ومع مطلع ديسمبر، أعلن أردوغان أن بلاده مستعدة لإرسال قوات إلى ليبيا "إذا طلب الشعب الليبي ذلك".

مدير الدراسات في شبكة الجزيرة إسماعيل رشاد،[11]قال أن تركيا أصبحت أكثر حَزمًا في دعم قوات السَّرَاج من خلال تزويد حكومته بالأسلحة والمعدات العسكرية. وأشارت تقارير على أن تركيا نقلت معدات عسكرية إلى الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة منذ شهر مارس 2019. وأفادت "Middle East Eye" أن الرئيس أردوغان اعترف بوجود اتفاقية تعاون عسكري وأنه سيقدم لهم السلاح، قبل معرفة قدرتهم على دفع أثمانها.

الكاتب التركي "MetinGurcan"، [12] أشار إلى أن القوات المسلحة التركية بدأت الاستعدادات مع 2019 لإرسال مساعدات عسكرية،وسفن حربية وطائرات لازمة لنشرها. بينما نَفَتْ الحكومة أي شحن للأسلحة، لأنه انتهاك للوائح الأممية. وأَكَّدَ تقرير مكون من 379 صفحة لمجموعة من خبراء الأمم المتحدة المُقَدَّمِ إلى مجلس الأمن، على أن طرفي النزاع تلقوا أسلحة ومعدات عسكرية ودعمًا فنيًا ومقاتلين.

ظَلَّتْ تركيا من أكثر المؤيدين حَماسًا لحكومة الوفاق الوطني، وأعلن الرئيس التركي يوم 10 ديسمبر 2019 استعداد بلاده نشر قواته إذا طلبت الحكومة ذلك.[13]وجَدَّدَ العرض خلال اجتماع في 15 ديسمبر مع رئيس الوزراء السَّرَاج في أنقرة، بعد تجديد الجنرال حفتر دعوته الاستيلاء على طرابلس بالقوة، واستبدال حكومة الوفاق الوطني. فكان رَدَّ المارشال على إعلان أردوغان وصول أول فرقة تركية مسئولة عن إنشاء مراكز للقيادة،[14]هو الهجوم على مدينة سِرْتْ التي تبعد 450 كيلومترًا شرقي طرابلس، وتقع تحت سيطرة المليشيات المُمَوَّلَةِ من قبل

العربية السعودية ومصر والإمارات وفرنسا والمرتزقة الروس. ومنها الانطلاق نحو مدينة مصراته، التي تؤيد الحكومة المتواجدة في طرابلس. إلاَّ أن المساعدات العسكرية التركية، صعَّبَت من مهام حفتر تجسيد ما يريد.

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة،[15] دفعت السلطات التركية إلى زيادة شُحُنَات الأسلحة لقوات الوفاق. ويرى "Nicholas Heras" أن التدخل العسكري التركي زاد من مخاطر المواجهة المباشرة بين الأتراك من جهة، والإماراتيين والمصريين والسعوديين وبدرجة أقل مع الروس عبر مرتزقة "Wagner"، ما جعل خطوط معاوية بين أنقرة وموسكو تعيش الشَّدَ والجَذْب عبر الاتصالات المتكررة بين البلدين.

الخريطة رقم "**04**" توضح أنبوبي"Turk Stream" و"Blue Stream"

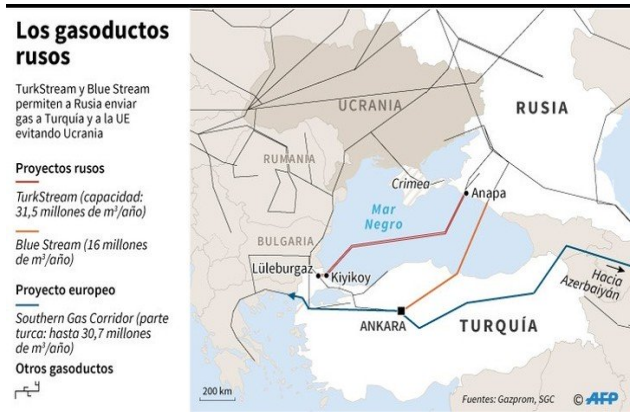

Julio Algañaraz (2020), **Socios y rivales: Vladimir Putin y el presidente de Turquía pidieron un alto el fuego en Libia,** El Mundo, 08 enero.

حينما التقى بإسطنبول الرئيسان فلاديمير بوتين وأردوغان في 08 جانفي 2020لفتح خط أنابيب غاز "TurkStream"، [16] الذي سَيَضُخُّ عبر البحر الأسود المحروقات الروسية إلى تركيا "الخريطة رقم 04". لم يحتل الغاز واجهة النقاش، بل اختفى في ظِّـلِ حرارة المِلَّف الليبي ورغبة كل منهما في الحصول على مساحات حيوية إضافية.هدف روسيا، هو العودة إلى الساحة الدولية بعد غياب دام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. فكانت ليبيا أهم قضية مطروحة في الحوار بينهما، منذ إعلان تركيا أنها سترسل 5.000 جندي لدعم حكومة السراج.فما سِرُّ هذه دفاع أنقرة عن السَّراج؟ هل هي الشرعية الدولية، أم هي الجغرافيا السياسية، والمصالح الاقتصادية والوطنية؟

ثالثًا: جيو–سياسة الطاقة، وتشابك المصالح.

إن الاستثمارات التركية في ليبيا بلغت أرقامًا معتبرة. سجَّلت مليارات الدولارات في قطاع البناء بين عامي 2009 و2010،[17] تواجدت شركاتها ضمن 124 مَشروعًا. في عام 2008 بلغ حجم التجارة بين البلدين 1.4 مليار دولار، ثم ارتفع ليصل عام 2009 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي. في عام 2010 أرسل المجلس الليبي للاستثمار وَفداً إلى إسطنبول،بغية إنشاء مناطق للتجارة الحرة مع نظرائهم الأتراك. والعمل على زيادة الاستثمارات المشتركة في أفريقيا.وفقًا لصحيفة حريات التركية، بلغت القيمة الإجمالية لـ 304 عقود لم تتمكن الشركات التركية من إتمامها بسبب الحرب الأهلية 15 مليار دولار، أغلبها في مرحلة الإنجاز، فغادرت الشركات البلاد دون تحصيل مُسْتحقَّاتِها.

من الواجهة المقابلة، قام الكيان الإسرائيلي ومصر وقبرص منذ عام ،2009[18] بسلسلة من اكتشافات الغاز على نطاق واسع في حوض الشام.وحسب تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام 2010 أن قاع البحر يحتوي 122 تريليون قدم مكعب من الغاز، و1.7 مليار برميل من النفط. واكتشفت شركة نفط أمريكية حقل غاز عملاق قبالة الساحل الجنوبي للجزيرة،[19] قدَّر الخبراء احتياطه بـ227 مليار متر مكعب من الغاز، بقيمة 40 مليار يورو تَقريبًا. وفي 8 فبراير ،2018[20] أعلنت شركة إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية اكتشافًا واعداً للغاز في كتلة "Calypso" قُبَالَةَ الساحل القبرصي. أسبوعين بعد ذلك، أعلن الكيان الإسرائيلي عن صفقة مع مصر بقيمة 15 مليار دولار، لشرائها غاز الكيان الإسرائيلي من حقلي "Tamar"و"Leviathan" البحريين. وجاءت هذه الصفقة، بعد أسابيع من توقيع قبرص واليونان والكيان الإسرائيلي مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب غاز إلى أوروبا.

لكن الإشكال، يكمن في انقسام قبرص إلى شمال تديره تركيا وجنوب يسيطر عليه اليونان منذ عام 1974، ومطالبة الدولتان بحقهما في استغلال الغاز، ما أدى إلى توترات خطيرة. خاصةً عندما سمح الجانب القبرصي اليوناني لشركات دولية باستخراج الغاز، فَأحَسَّ الجانب التركي بالخيانة، وأرسل سُفنًا حربية لاستكشاف المنطقة. في فبراير 2018، ارتفعت حِدَّة التوتر عندما منعت السفن التركية الشركة الإيطالية أوني من الاستكشاف، وأرسلت تركيا سفينتي الحفر"فاتح" و"يافوز" إلى المنطقة التي تحتوي الغاز.اعتبره الجانب القبرصي اليوناني أن استكشاف تركيا قبالة سواحل الجزيرة غير شرعي، وأنه انتهاك لسيادة القبارصة. تركيا رأت

أن قانون البحار يخولها منطقة اقتصادية حصرية تمتد لمسافة 200 ميل في البحر، يسمح لها باستغلال أي موارد طبيعية داخل هذه المنطقة.

التحرك المَسْعُور بالمنطقة، دفع بتركيا إلى إرسال سفينتي حفر إلى المياه التي تطالب بها قبرص، في البحر الأبيض المتوسط.[21] وَقَرَّرَ الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات اقتصادية عليها نتيجة النزاع بين القبارصة اليونانيون والأتراك حول من يحق له استخراج الغاز والموارد الطبيعية. إلا أن أنقرة قررت مواصلة عمليات الحفر، وأرسلت سفينة رابعة إلى المنطقة لإجراء عمليات حفر استكشافية إضافية.

هذه الاستثمارات الضخمة والتغير في الجغرافيا السياسية على مشارف الشواطئ التركية، دفع بصانع القرار في أنقرة إلى انتهاج استراتيجيات الهجوم، ومحاولة التواجد كلاعب داخل هذه الرقعة التي غدت منطقة للارتطام الجيو–سياسي. فحرَّكت ترسانتها السياسية والعسكرية، تزامنًا مع التأسيس لترسانة قانونية، تمثَّلت في إبرام اتفاقيتين، سنشرحهما في العنصر الموالي.

رابعًا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية والردود الدولية.

بعد أسبوعين من تقديم تركيا رسالة إلى الأمم المتحدة تتضمن فكرة أنقرة عن "الوطن الأم الأزرق" "Blue Motherland"يوم 13 نوفمبر ،2019[22] تَوَخَّت فيها تمديد الحدود البحرية لتركيا شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث تَعْتَبِرْ أنقرة المنطقة الممتدة من خط الطول 28 إلى خط العرض 32 جزءًا من جرفها القاري. كما دعت اليونان وليبيا ومصر مناقشة كيفية ترسيم حدود المنطقة الواقعة غرب رودس"Rhodes".

هذا الغليان السياسي في محيط جغرافيا سياسية طَوْرَ التشكيل، دفع بتركيا إلى توقيع اتفاقيتين مثيرتين للجدل مع طرابلس يوم 27 نوفمبر .2019[23] أولها؛ مذكرة تفاهم حول تزويد حكومة الوفاق الوطني بالسلاح والتدريب. ثم اتفاقية بحرية أثارت احتجاجات وإدانات دولية حَادَّة، تروم تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة التي تفصل بين البلدين في مياه البحر المتوسط. وافق البرلمان على الاتفاقية التي وَقَّعَها أردوغان والسَّرَاج بإسطنبول يوم 16 ديسمبر ،2019[24] التي تؤكد التزام الحكومة التركية بتقديم الدَّعْمَ المادي والعسكري المباشر لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دَوليًا. وتتضمن اتفاقية التعاون الأمني والعسكري:[25]

1- تشكيل "قوة الرد الفوري" إذا طلب المسئولون في العاصمة طرابلس لذلك،

2- إنشاء مكتب التعاون للدفاع والأمن في كلا البلدين،

3- التأسيس لترسانة قانونية تُؤَطِرُ التنسيق الأمني،

4- تنظيم مناورات عسكرية مشتركة،

5- التصريح بالتبرع وبيع المُعِدَّات العسكرية وتأجيرها،

6- مدة المذكرة ثلاث سنوات، يتم تمديدها لعام آخر فور انتهائها.

أما اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين،[26] فتجعل اتفاقية قبرص اليونانية باطلة، وتعيق استكمال مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط، الذي يهدف نقل الغاز من قبل الكيان الإسرائيلي ومصر وجزيرة قبرص واليونان إلى أوروبا دون العبور بالمناطق البحرية التركية. هذا الاتفاق، يفرض عليها الحصول على إذن تركي لمرور الأنبوب. وعلى الرغم من التَمَلْمُلِ، فإن مصر لم تكن مُتحَمِّسَة للمشروع، حيث فَضَّلَت نقل الغاز مُسالاً عبر حاويات ضخمة في الشاحنات. الكيان الإسرائيلي عارض مرور غالبية الشحنات عبر مصر بحجة اللاستقرار السياسي. أما اليونان وقبرص، لم يَقْبَلاَ مرور الشُحُنَات عبر الأراضي التركية. إلا أن الاتفاقية التركية الليبية لرسم الحدود، أذابت الجليد وأزاحت الخلافات بينهم، وجعلت المشروع أكثر جاذبية. دبلوماسية الغاز ،عَزَّزَت العلاقات شرق البحر المتوسط بين قبرص واليونان والكيان الإسرائيلي ومصر. لكنها شحذت من الجهة الأخرى الخلافات مع تركيا، وفَجَّرَت عَداءً يُعزِّزُ احتمال نزاع مستقبلي حول حقول الغاز البحرية.

إن الاتفاق بين أنقرة وطرابلس، يقطع مَمرًا بَحريًا مَائلاً للحدود البحرية عند أقرب نقاط بين ليبيا وتركيا،[27] مما قد يمهد الطريق للبحث عن النفط والغاز هناك، كما هو مُوَضَحٌ في الخريطة رقم "05". وأن لجوء تركيا إلى عقد هذا الاتفاق لترسيم حدودها البحرية مع ليبيا،[28]يتوافق والمادة 77 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث يجعل حسب رأيها الجرف القاري تابع لحقوقها السيادية. لكن هذه الاتفاقية،[29] كانت موضع إدانة دولية واسعة النطاق. ورُفِضَتْ كونها انتهاكًا للقانون الدولي، وأثارت غضب ما لا يقل عن أربع دول في حوض المتوسط، وهي اليونان وقبرص ومصر والكيان الإسرائيلي. أردوغان، رأى أن هذا

الخريطة رقم "05"

الحدود البحرية في شرق المتوسط كما تراها السلطات التركية

Josef Trevithick (2019), **Turkey is Deepening Intervention in the Libyan Civil War Point's To Erdogan's Grand Ambitions**, December 16. https://www.thedrive.com/the-war-zone/31499/turkeys-deepening-intervention-in-the-libyan-civil-war-points-to-erdogans-grand-ambitions

الاتفاق يمنع الكيان الإسرائيلي من الاستمرار في مشروعه المشترك لبناء خط أنابيب غاز تحت الماء من شرق المتوسط إلى أوروبا.

مديرة مكتب الاتصالات بالرئاسة التركية "FahrettinAltun"، [30] صَرَّحَت أن البلدين وقعا مذكرة تفاهم حول "تحديد الاختصاصات البحرية"، التي تهدف إلى حماية حقوق البلدين بموجب القانون الدولي. لكن أطراف أخرى، ترى فيه خطوة تركية لإضفاء الشرعية على مطالبها في البحر المتوسط. اليونان وقبرص رأتا أنه سلوك عدواني، ومحاولة للاستيلاء على جزيرة "كريت" بجرفها القاري بين تركيا وليبيا.المطلب التركي سعى إلى تحديد مناطقه البحرية مع ليبيا،مُتجاهِلاً جزيرة دوديكانيز وكريت التي تقع بينهما.وزارة الخارجية اليونانية رفضت الادعاءات التركية المقدمة للأمم المتحدة،ورأت أنها تعسفية ولا أساس لها من الصحة، وهي انتهاك صريح لسيادة اليونان.

إن اكتشاف الغاز قُبَالَة الساحل القبرصي، يمنح أوربا فرصة للتقليل من اعتمادها على الغاز الروسي الذي تراه شَريكًا غير موثوق به، في ظل ارتفاع متزايد للطلب على الغاز. وعليهاعتبر الاتحاد الأوربي منذ 2004، [31] الجزيرة بأكملها تحت إدارة اليونان، وقبل عضويتها كدولة في الاتحاد الأوربي دون الاعتراف بشمال قبرص، ما جعل بروكسل تعتبر استكشاف الغاز التركي قبالة الساحل القبرصي عَملاً عَدائيًا. وطالب مسئولون في الاتحاد الأوروبي تركيا بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط. وفي 15 جويلية 2019، قرروا اتخاذ إجراءات عقابية كوقف المحادثات حول القضايا التجارية، والمفاوضات حول اتفاقية النقل الجوي الشاملة، ووقف أموال من الاتحاد الأوروبي، ما جعل تركيا أمام عقوبات مزدوجة،

أوروبية وأمريكية.وصرَّحَت وزارة الخارجية الأمريكية،أن تحرك تركيا "استفزازي للغاية ويخاطر برفع التوترات في المنطقة".

دَعَّمَ الاتحاد الأوربي الموقف اليوناني، واعتبرمذكرة التفاهم التركية–الليبية وتعيين الاختصاصات البحرية في المتوسط انتهاكًا للحقوق السيادية لدولة ثالثة، يعارضها القانون الدولي للبحار.أما بروكسل وواشنطن، اعتبرا الخطوة التركية تَعَدِّي على المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.[32]أصدرت قبرص مذكرات اعتقال دولية لطاقم سفينة حفر تركي، لقيامهم بالتنقيب دون إذن من الحكومة.

اعتبر وزير الخارجية التركي "تشافوش أوغلو"، أن الإجراءات الأوربية لم تُخفِّفْ من حِدَّة التوتر بل جاءت بنتائج عكسية، متهمًا بروكسل بالنفاق،[33] "والانحياز إلى جانب القبارصة اليونانيين".وترى الحكومة التركية نفسها قوة ضامنة، بإيجاد "نهج بناء" يُقَسِّمُ بإنصاف الغاز بين القبارصة اليونانيين والأتراك. وأن تركيا، ستدافع عن حقوقها في المنطقة بأي ثمن، مع إمكانية اللجوء إلى القوة الصلبة إذا لزم الأمر ذلك".

على الرغم من الانتقادات الأوربية والأمريكية،[34] إلا أن تركيا أعلنت استمرار خططها للتنقيب عن النفط والغاز قبالة قبرص. وقال الرئيس التركي أردوغان،أن الحقوق المشروعة لاستغلال موارد الطاقة في شرق المتوسط لتركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص، ليست قابلة للنقاش. مديرة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "Federica Mogherini" عَبَّرَتْ في 03 ماي 2019 عن قلق الاتحاد الأوربي البالغ، وحَثَّتْ أنقرة على الامتناع عن النشاط غير القانوني، الذي سيجبر الاتحاد إلى "الرد بشكل مناسب وتضامن كلي" مع قبرص.

توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لدبلوماسية الطاقة هدفه،[35]دعم المبادرة الألمانية لوقف إطلاق النار والعودة إلى مفاوضات السلام. فالحرب بالوكالة في ليبيا تزايدت حِدَّتُها، خاصةً بين الروس والأتراك. وحذَّرَتْ أوروبا والولايات المتحدة حكومة الوفاق الوطني من أن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا، سيعرض للخطر دعم الغرب لها. إلا أن السلطات في طرابلس،رأت أنه لا بديل عن ذلك في ظل تعنت حفتر وداعميه.

المحور الثاني: دور القوى الخارجية في ليبيا: هاجس المخاوف وتوازن المصالح.

أولاً: الاتحاد الأوربي: تباين المقاربات والطمع في الثروات.

كتب ليون كارل براون عام ،1984[36]أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانتا دَائمًا "نِظامًا مُخترقًا"، حيث نفوذ القوى الأجنبية فيها حاسمًا لصنع السياسات. وأن استثنائيتها أكثر من أي جزءٍ آخر من العالم، دفع بالفاعلين الاقليمين والدوليين السعي للتواجد قصد التأثير السياسي والاقتصادي، فتحولت هذه المناطق إلى ساحات حقيقية للقتال.فغدت ليبيا ساحة اجتذبت فيها الفصائل المتنافسة بدعم من جهات أجنبية منذ سقوط القذافي، القوى الأجنبية والجهاديون والسلفيون والميليشيات والجماعات شبه العسكرية. وتحولت إلى رقعة شطرنج،تتسابق نحوها القوى الغربية ودول عربية وإسلامية، ودُوِّلَ مِلَفُهَا.

إن الرغبة في السيطرة على الموارد كانت دائما المحرك الرئيسي للصراعات،[37] والحالة الليبية نموذج بارز في هذا المجال. فهي تتمتع وفقا لمجلة الإحصاء لشركة "BP" لعام 2018 بأكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في إفريقيا، قُدِّرَ بـ 48.4 مليار برميل. إلا أن الصراع جعل صادراتها تنخفض مقارنة مع 1.6 مليون برميل التي كانت تصدر يَوميًا في مرحلة القذافي، أغلبها إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا. الدَّعْمَ المقدم لحفتر من القوى الأجنبية والعربية، هدفه ضمان حاجياتها المستقبلية من الطاقة.

دعا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي "Josep Borrell"،[38] في الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي في يناير 2020 إلى ضرورة انتقال أوربا من الأقوال إلى الأفعال، والاستعداد السياسي للحيلولة دون الانفراد التركي والروسي في تحديد المستقبل الليبي. ويتم ذلك بوضع آليات لمراقبة أي وقف لإطلاق النار وحظر الأسلحة، واتخاذ تدابير لمؤَازَرَة بعثة الأمم المتحدة لِدَعْمِ ليبيا "UNSMIL"،[39]بالتنسيق مع مجلس الأمن.وأن حفتر الذي يستمد شرعيته باسم الأمن من خلال التوسع الإقليمي هو تمثيل غير مستدام للدولة الليبية، ولا يمنحه حقوقًا مستقبلية في حكم الدولة.

وفقًا لدراسة"O'Huiginn"،[40]شملت الفترة الممتدة بين 2005 إلى2009 صَدَّرَت دول الاتحاد الأوروبي بما فيها إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة إلى ليبيا في وقت القذافي، أسلحة

بقيمة 343 مليون يورو سَنويًا، إلى جانب منتجات كيميائية وبيولوجية ومعدات لمكافحة الشغب، والمواد المُشِّعَة... وظلَّت الهجرة والعمالة من الأوراق الهامة للسياسة العامة في الاتحاد الأوربي. فالموقع الجغرافي لليبيا يجعلها دولة عبور بامتياز، وممرات الهجرة المفضلة نحو أوروبا. فالظاهرة ليست جديدة،[41] لكن فراغ السلطة، وَجَّههَا نحو قنوات جديدة تستغلها المليشيات في الاتجار بالبشر مقابل مبالغ مالية عبر القوارب.

على غرار الدعوة لوقف إطلاق النار بعد الاجتماع بين أنجيلا ميركل،[42]وفلاديمير بوتين في موسكو في 11 يناير 2020 قصد مناقشة الخطوات الاستباقية لاحتواء الوضع المتأزم. طالبت 11 دولة في مؤتمر برلين، بما في ذلك تركيا وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة ومصر التَّعَهُدْ بإنهاء التدخل الأجنبي واحترام حظر الأسلحة. وغدا الموقف الرسمي للاتحاد الأوربي، هو دعم حكومة الوفاق الوطني مثل موقف الأمم المتحدة، لكن مع خلاف بين أعضائه. هذا الانقسام، أعاق بناء استراتيجية موحدة للاتحاد الأوربي اتجاه الأزمة الليبية. ما دفع بالسَّرَاج اعتبار تركيا حليف نهائي، خارج الاعتراف الرمزي من قبل الأمم المتحدة.على الرغم من حشد الاتحاد الأوروبي لليبيا لحجم كبير من رأس المال،[43]إلاَّ أنه غائب فيما يتعلق بالتواجد السياسي، لابتعاده عن تَبَنِّي أَيَّ موقف سياسي، وأَوْكَلَ المهمة إلى الأمم المتحدة، ما عدا فرنسا وإيطاليا.

إن الخبرة الأوربية في المفاوضات والوساطة تمكنها من تقديم إضافات إيجابية للملف الليبي المعقد شريطة التحرك بسرعة، والتعامل مع الجهات الفاعلة واستيعابها، ووضع مسار أساسه الحوار، بَدلاً من البنادق والمتفجرات.

1-الموقف الفرنسي، البحث عن الهيمنة الإقليمية.

اعْتُبِرَ الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون،[44]والولايات المتحدة الأمريكية فاعلون رئيسيون في الضغط بغية التدخل العسكري لدَّعم المناهضين للقذافي في الشهر الأول من الثورة. ما دفع منظمة حلف شمال الأطلسي إلى التدخل والقضاء على القذافي، الذي اعتبره ساركوزي تَهديدًا للمصالح الفرنسية في إفريقيا. حيث كان يعتزم استخدام 143 طنًا من احتياطاته من الذهب لإنشاء عملة لعموم إفريقيا،

مرتبطة بالدينار الذهبي الليبي. أي توفير عملة بديلة للفرنك الفرنسي"CFA" لدول غرب أفريقيا الفرنكوفونية، والتهديدات المستقبلية للمصالح الفرنسية في القارة.

كانت فرنسا أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي،تعترف بالمجلس الانتقالي كحكومة شرعية في ليبيا منذ ،2011[45]وَدَاعمًا رَئيسيًا لحفتر والجيش الوطني الليبي في الشرق، منذ 2015. قَدَّمَت إدارة الرئيس السابق فرانسوا هولاند، المستشارين العسكريين والقوات الخاصة. وكان تصريح هولاند في 20 يوليو 2016، بشأن مقتل ثلاثة من نشطاء القوات الخاصة الفرنسية في تحطم طائرة هليكوبتر بالقرب من بنغازي، اعترافٌ رسمي بوجود عسكري فرنسي في شرق ليبيا. ماكرون، استمر في نفس المسار. إن دعم فرنسا لحفتر، تغذيه مصالحها الاقتصادية للحصول على النفط الرخيص وتواجد شركاتها كتوتال في الأراضي التي يسيطر عليها.

عقد الرئيس ماكرون مؤتمرين كان أولها،[46] في 25 يوليو 2017 بباريس بغية تقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء السَّرَاج وحفتر، بحضور الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة.صدر عنه إعلانًا يتكون من عشر نقاط، الحل السياسي للأزمة، الالتزام بالاتفاقية السياسية الليبية، إدماج المقاتلين الذين يرغبون في الجيش الليبي...لكن عدم التوقيع على الإعلان، جعله حِبراً على ورق. أما الثاني، فكان يوم 29 مايو 2018، دعا فيه ماكرون رئيس المجلس الأعلى للدولة المشري، ورئيس مجلس النواب السيد صالح للتفاوض بحضور ممثلين من عدة دول أجنبية، كإيطاليا وألمانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجميع جيران ليبيا. اتفق القادة الأربعة على انتخابات "سلمية وذات مصداقية" بحلول 10 ديسمبر 2018. إلاَّ أن اللاعبون الرئيسيون في ليبيا مثل بقايا مصراته من فجر ليبيا، وقادتهم السياسيين المناهضين لحكومة الوفاق الوطني تم تغييبهم عن المؤتمر، فكان الفشل ولم يتم التوقيع على الاتفاقية.

2-روما، وحُمَى المصالح.

رغبت روما دَومًا الحفاظ على مصالحها في ليبيا كونها مستعمرة سابقة، كما أن القرب الجغرافي وَثَّقَ الروابط بينهما.لقد عزَّز سيلفيو برلسكوني،[47] علاقاته مع القذافي بعد تقاربه مع

الغرب. إلا أن أحداث 2011، دفعت بإيطاليا إلى الانضمام إلى تحالف الناتو، مع السماح باستخدام قواعدها الجوية. لكن نبرتها كانت أقل عدوانية من فرنسا أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، باعتراف برلسكوني أن تدخل الحلف الأطلسي "قَيَّدَ يديه". الانقسام الكبير في ليبيا، دفع إيطاليا إلى أن تكون أكثر براغماتية، وتعاملت مع حكومة الوفاق الوطني وميليشيات مصراته وطرابلس. وقد سُجِّلَ دعم إيطالي لمليشيات مصراته بغية الحدِّ من النفوذ الفرنسي، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية. أي تأمين أنابيب النفط والغاز الخاصة بها، مثل خط أنابيب الغاز"Green Stream"، وكذلك حقول النفط التي تنشط فيها شركة "أوني"، فهي مواقع تَرْزَحُ تحت سيطرة المليشيات الغربية. لقد هيمن على العلاقة المعَقَّدَة بين إيطاليا وليبيا، ثلاث قضايا رئيسية:[48] أمن الطاقة والتبادلات الاقتصادية، إدارة تدفقات الهجرة، وضمان أمن مضيق صقلية.

رأت إيطاليا في الطرح الفرنسي خَطراً على مصالح شمال إفريقيا وأروبا.[49] واتهم رئيس الوزراء"ماتيو سالفيني"، الرئيس "إيمانويل ماكرون" بالأنانية، وأن دعمه لحفتر هو نيابة عن شركة توتال الفرنسية للطاقة. دعم إيطاليا لغرب ليبيا يعود لأهمية ملف الهجرة. لأن معظم طرق الهجرة الرئيسية من ليبيا إلى إيطاليا تنطلق من غرب البلاد. في عام 2017، تم توقيع اتفاق بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي وليبيا، بهدف وقف تدفق المهاجرين من شمال أفريقيا إلى إيطاليا. كما أعلنت الحكومة الإيطالية في العام نفسه، تخصيص 80 مليون يورو إضافية لصندوق إفريقيا الذي تبلغ قيمته 200 مليون يورو، من أجل زيادة عدد القوات المتمركزة في مصراته، لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

عارضت إيطاليا الطرح الفرنسي بإجراء انتخابات في ديسمبر ،2018[50] خَوفًا من تدهور الاستقرار في غرب طرابلس. ما دفع بها إلى اقتراح مؤتمر باليرمو بصقلية في 12-13 نوفمبر 2018 بغية إقامة حوار جديد حول الأزمة الليبية. لكن من سوء الحظ وضربًا لمصداقية القِمَة، أعلن حفتر غيابه عن الحضور على الرغم من النداء الشخصي لرئيس الوزراء الإيطالي كونتي. حضوره في نهاية المطاف، جعله يعقد اجتماعات ثنائية مباشرة بين ممثلي الدول، بدل حضور القمة. كما أن مغادرة الوفد التركي في وقت مبكر بحجة استبعاده، جعل اقبال القوات الدولية الفاعلة على القِمَة أقل حماسًا.

إن تفضيل فرنسا لمحور الشرق ودعمها لحفتر، ومساندة إيطاليا للمجموعات الغربية، أفشل مبادرات البلدين في تقديم حلول واقعية للأزمة الليبية، بل أنها أعاقت توحيد الموقف الأوربي، وتجاوزت مبادرات الأمم المتحدة وَقَوَّضَتْهَا. هذا الانقسام، دفع البعض إلى الدعوة بضرورة انتهاج مقاربة أوربية جديدة اتجاه الأزمة الليبية، ترتكز على الموقف المُوَحَّد لدول الاتحاد.

ليبيا ركيزة للأمن الطاقي الإيطالي،[51] لامتلاكها أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا.تحتل المرتبة 21 عَالميًا في احتياطيات الغاز الطبيعي. يعتمد اقتصادها على الطاقة، ويمثل 95 %من عائدات التصدير. استحوذ قطاع النفط والغاز على حوالي 60٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. في نفس السنة كانت المُوَرِّدْ السادس لإيطاليا من النفط بنسبة 5 %، والثالث في الغاز الطبيعي 7٪. ما يجعل حماية هذه التدفقات أمراً حيويًا بالنسبة لإيطاليا، وعملها على ضمان أمن البنى التحتية البرية والبحرية. شركة "ENI" متواجدة في إيطاليا منذ 1959، وهي جزء أساسي من السياسة الخارجية والاستخبارات الإيطالية، واعتبرت رأس الحربة لتعزيز المصالح الاستراتيجية الإيطالية في المنطقة.

تَمَّ اكتشاف مورد في حوض عملاق "بجاما"،[52] بدأ الإنتاج فيه عام 2018. كما يعتبر مجمع مليته للنفط والغاز بالقرب من صبراتة، نقطة الانطلاق لخط أنابيب "Stream-Green" لاستيراد الغاز. حيث يربط خط الأنابيب المجمع بجيلا في صقلية، أين يتم توزيع الغاز على الشبكة الوطنية.وأشارت بعض المصادر أن 90 مجمعاً، تديره كل من ENI وNOC، كانت محمية من قبل "ميليشيا العمو"، المسئولة عن توقيف مغادرة المهاجرين من صبراتة. وفي سبتمبر 2017، انفجرت اشتباكات في المدينة بين "العمو" و"غرفة العمليات" تم إنشاؤها في 2016 لإجبار مقاتلي الدولة الإسلامية من صبراتة"، أَدَّتْ بإيطاليا حسب وسائل إعلام وطنية إلى دفع ملايين اليورو إلى اللواء أنس ديباشي بغية الوقوف أمام الهجرة غير الشرعية، حتى سقوطه وسيطرة غرفة العمليات على مجمع ميلته. أكثر من 6 سنوات من المواجهة، أَثَّرَت سلبًا على المبادلات التجارية، حيث دفعت الشركات الإيطالية حوالي 900 مليون يورو في شكل ائتمانات داخل ليبيا.

هذه الأوضاع، دفعت بجهات إيطالية إلى بناء وتطوير علاقات رسمية وغير رسمية. فقد طَوَّرَ "Tumbiolo" على مدى عقود شبكات قوية مع أعضاء من الحكومات الليبية المختلفة، والممثلين والجمعيات المحلية،[53] مُتجاوزًا الاكراهات والكسور السياسية. وفي تحقيق لـ" Procura of Catania" بعنوان "النفط القذر"، أشارت إلى شركات الوساطة الإيطالية والمالطية بين المهربين الليبيين والمصافي والموزعين الإيطاليين. في أكتوبر 2017، تم سجن أشخاص من إيطاليا ومالطا وليبيا، من بينهم فهمي موسى سليم بن خليفة زعيم أقوى ميليشيا زوارة، إلى جانب شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات. لكن هذا، لم يقف عَائقًا أمام الرغبة الإيطالية للتواجد في ليبيا، والتي تزداد كل يوم. فَنُظِّمَ أول منتدى اقتصادي إيطالي ليبي في مدينة"Agrigento" في يوليو 2017، ضَمَّ أكثر من 100 ممثل إيطالي في قطاع الطاقة والبناء والاتصالات والمالية، تَمَّخَض عنه إعلان مشترك حول التعاون الاقتصادي. كما أن الوضع الأمني الصعب، لم يمنع شركات إيطالية من أن تَظَّلَ تُقَدِّم رحلات أسبوعية بين العديد من الموانئ الإيطالية وطرابلس وخمص ومصراته. إنها المصالح، تعجز السياسة ولا تقوى على مقاومتها.

ثانيًا: موسكو، ورحلة البحث عن البحر الدافئ.

يشير بعض الباحثين الغربيين،[54] أن التدخل الروسي في ليبيا يعود إلى المنظومة الفكرية الشمولية التي ينتمي إليها، وميله إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية. بينما يرى آخرون،[55]إنها عودة روسيا إلى الساحة الجيو–سياسية بعد سنوات الغياب. مقامرتها على غياب نظرائها والتخلي الجماعي لأمريكا والاتحاد الأوربي عن المنطقة.

تَمَيَّزَت العلاقات الليبية–الروسية خلال حكم القذافي بالتعاون الاقتصادي والسياسي المكثف، طبعته صفقات الأسلحة وتراخيص لشركاتها النفطية والغازية. لقد حصلت قواتها المسلحة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين،[56] على أعلى نسبة من المعدات العسكرية والأسلحة المتطورة. هذه الأسلحة لعبت دَورًا حاسمًا خلال ثورة 2011، ودخول البلاد حربًا أهلية أشعل فتيلها سهولة التزود بالذخيرة من قبل المليشيات والفصائل. وقد تمركز أكثر من 11.000 جندي سوفيتي في ليبيا ما بين عامي 1973 و1992، وقَدَّمُوا المشورة للحكومة بشأن الدفاع والأمن.كما أن جميع كبار القادة الليبيين، تَدَّرَبُوا في الاتحاد السوفياتي ما بين 2004 إلى 2011. ولا تزال طرابلس مَدِينَةً لروسيا بحوالي 4 مليارات دولار لمبيعات أسلحة

سابقة. ويعتمد الجيش الوطني الليبي لحفتر بشكل شبه كامل على التدريب والأسلحة السوفييتية، ما يرشحها للعب الأدوار الأولى في تدريب قواته.

أَسَّسَت الاتفاقيات الروسية–الليبية الموقعة عام 2000، للتعاون بين البلدين في ثلاثة أنواع من المشاريع:[57] 1–مركز "Tadzhura" للأبحاث النووية، 2–توسعة محطة الطاقة الحرارية بطرابلس الغربية، 3إنشاء خط أنابيب غاز حمص–طرابلس. ارتفع حجم العائدات الروسية من 2.4 مليون دولار عام 1999، إلى 68.7 مليون دولار مع بدايات 2005. كما تحصلت شركة غَازْ بْرُومْ عام 2007 على 49٪ من امتياز الاستكشاف للهيدروكربونات. ففي الفترة الممتدة ما بين 2006–2010، بلغت العائدات الروسية 815 مليون دولار، بينما لم تتجاوز وارداتها من ليبيا في نفس الفترة 4.9 مليون دولار.

شَكَّلَت الأسلحة والطاقة جوهر العلاقات بين البلدين.[58] حيث تَحصَّلَت شركة "Tatneft" وغاز بروم الروسيتين عام 2007 على حُزْمَةٍ من اتفاقيات الاستكشاف، وتقاسم الإنتاج. وَوَقَّعَ الرئيس بوتين عام 2008العديد من العقود للتعاون الاقتصادي والفني والعسكري بقيمة بلغت 10 مليارات دولار. ووافقت روسيا عام 2010على صفقة أسلحة بقيمة 1.8 مليار دولار. كما قامت ليبيا باستثمار كبير في شركة "Rusal" الروسية، أكبر منتج للألمنيوم في العالم. إلى جانب مشروع خط سكة حديد بطول 554 كلم بين بنغازي وسرت، تتولى إنجازه الشركة الروسية للسكة الحديدة "RZhD"، بقيمة 2.2 مليون دولار،[59] بدأت الأشغال فيه عام 2010. إلا أن سقوط القذافي، أوقف هذه المشاريع. فهل يُعْقَلْ أن تَسْكُتَ روسيا على هذه الدولارات الضائعة، والمزايا المهدورة؟

إن الرغبة الروسية في استمرار العقود التي أُبْرِمَتْ مع القذافي، والتواجد الجيو–سياسي في موانئ البحر المتوسط بالغ الأهمية، دفع بها إلى الوقوف إلى جانب حفتر الذي أعرب في أغسطس ،2017[60] عن استعداده للعمل كضامن لجميع العقود العسكرية الروسية–الليبية. وينظر الكرملين إلى حكومة الوفاق الوطني ككيان مدعوم من الغرب، يستبعد موسكو من المشاركة في التسويات السياسية، ويفقدها نفوذها السياسي والاقتصادي في ليبيا ما بعد الحرب.

على المستوى السياسي، وكأن روسيا تسعى للإقرار بإستراتيجية التقسيم الفعلي للبلاد،عبر تَعَهُدِهَا لحفتر بالدعم السياسي والعسكري. ورغبتها في تطوير علاقات مع حليف قوي يحفظ مصالحها، ضمن مقاربة ترتكز على ثلاث خطوط أساسية:تحديد حليف محلي موثوق به على غرار حلفائها في سوريا، وحكومة وفاق وطني معترف بها دولياً برئاسة السَّرَاج. أما الخط الثالث، فيضم حلفاءها الاقليمين كالجزائر ومصر.

رأت روسيا في حفتر الرجل القوي الذي يحافظ على مصالح الكرملين،[61] وتَعْتَبِرُ دَعْمَه فُرصةً لتوسيع نفوذها في المنطقة وفي حوض المتوسط. لأن التحالف مع حكومة الوفاق يكتنفه خطر الميلان للدول الغربية، فَيُقَوِّضُ مصالحها. تَخَوُفُها من عدم لعب دور نَشِطٍ في الصراع، يحرمها من الغنائم الاقتصادية لما بعد الحرب. قامت روسيا بطبع الدينار لتوزيعه بواسطة البنك المركزي الليبي الموازي التابع لحفتر. وتَلَقَّى الجيش الوطني الليبي حوالي 4.5 مليار دينار ليبي (3.22 مليار دولار) بين فبراير ويونيو 2019.وحسب وثيقة مُسَرَّبَة في الفترة بين 17 أكتوبر و12 مارس2019 من قبل"Binnie" و"Vranic" عام 2019، أن فَريقًا مُتخَصِّص من 23 عُضوًا من الفنيين الروس قَدَّموا الدَّعم للجيش الوطني الليبي"LNA" بإصلاح المدرعات، والمدفعية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية.

التواجد الروسي في ليبيا، تَعَزَّزَ بشكل غير رسمي من قبل مجموعة "Wagner".[62]الشركة العسكرية الخاصة تدعم القوات المسلحة الروسية في دول مثل سوريا وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. يُوَقِّعُ هؤلاء المرتزقة عُقوداً لحراسة حقول النفط والغاز في هذه البلدان، كما يتواجدون في الصراعات المسلحة. ففي ليبيا، ينتشرون في حقول النفط والموانئ في الجزء الشرقي من البلاد التي تسيطر عليها قوات حفتر.

في نوفمبر ،2016[63] قام حفتر بزيارة إلى موسكو والتقى وزير الدفاع الروسي ووزير الخارجية سيرجي لافروف. كما أوضحت صور شهر فبراير 2017 في وسائل التواصل الاجتماعي، طائرة "ميج 23 فلوجر"تحمل شارة روسية في قاعدة الأبرق الجوية التي تخضع لقوات حفتر، وهي دلائل على شحنات أسلحة روسية إلى ليبيا. لكنها في نفس الوقت، تَدَّعِي دعمها لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ففي 13ديسمبر 2015، شاركت في اجتماع بروما جمع 17 دولة و15 فصيل ليبي لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي، والتأكيد على الالتزام

بتزويد حكومة الوفاق الوطني بجميع أنواع الدعم والمساعدة، وِفْقَ ما نَصَّتْ عليه اتفاقية الصخيرات. إلاَّ أن العلاقة بين روسيا وحفتر، كانت أقوى وأكثر ثباتًا من العلاقة بين روسيا والسَّرَاجْ.

قال قائد أفريكوم الجنرال توماس فالدهاوزر،[64]"إن وجود القوات الروسية في ليبيا لا يمكن إنكاره". وذكرت رويترز في 11 مارس 2017، أن عشرات من المتعاقدين الأمنيين الروس المسلحين التابعين للمؤسسة الأمنية "Wagner"، كانت تعمل منذ شهر في بنغازي التي تخضع لسيطرة حفتر. وهو ما أكَّدَتْهُ شركة "RSB" الروسية، بررت تواجدهم منذ أشهر لسحب الألغام، عادوا بعدها إلى الديار. هذا التواجد الثقيل لروسيا لم يكن لولا المصالح الروسية المهمة، والرغبة في صناعة مستقبل المشهد الجيو–سياسي الليبي الجديد.

ثالثًا: التواجد المصري وسياق الجغرافيا السياسية المتغير.

إن الصراع بعد سقوط القذافي،[65] فتح المجال أمام الدول المتنافسة في المنطقة على إعادة تقييم سياق الجغرافيا السياسية المتغير. فحاولت مصر وأبو ظبي والرياض، إيجاد مواقع لها إثر أحداث "الربيع العربي" المناهضة للأنظمة الملكية. وارتفع حجم الدعم المصري والإماراتي[66] لحفتر بوسائل مختلفة منها، مدُّ قواته بالتكنولوجيا الإماراتية.

اتسعت الهوة بين الشرق الذي يمثله خليفة حفتر،[67] والغرب الذي تسيطر عليه حكومة السَّرَاج. فقد ارتبط حفتر بالمساعدات اللامحدودة لمصر عبر الحدود الشرقية، أما السعودية فَقَدَّمَت أموالاً طائلة. هذا إلى جانب الدعم العسكري الروسي المتمثل في المرتزقة، ورغبة الكريملن في تشكيل جيب استراتيجي بحوض المتوسط، مَكَّنَت جيش المشير من الوصول إلى الضواحي الجنوبية لطرابلس ومحاولة غزو المدينة بأكملها. في حين دَعَّمَت كل من تركيا وقطر، الحكومة الشرعية. واتفقت كل هذه الفواعل على ضرب لوائح الأمم المتحدة عرض الحائط. فما هو سِرُّ وقوف هذه الأطراف، صَفًا واحداً للدفاع عن حفتر؟

ترى مصر أن العمق الليبي يضمن مصالحها الوطنية، وهو امتداد طبيعي لإستراتيجيتها الأمنية في المنطقة.[68] فهي تسعى لصناعة قوة صديقة لها على حدودها الغربية، ولا تقبل

بوجود قوة لا تضمن ولاءها فتفتح عليها أبواب الفوضى. ورأت في حفتر، القائد الوحيد القادر على مواجهة الميليشيات التي تهدد البلدان المجاورة.

دَعَّمَت مصر مجلس النواب والجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر. وصنع هذا الموقف مجموعة من المخاوف الأمنية والسياسية والاقتصادية.تتمثل المخاوف السياسية في سعي السيسي،[69]إلى تهميش مجموعة الإخوان المسلمين، وتقييد نشاطهم السياسي على المستوى المحلي والاقليمي. أما المصالح الاقتصادية،اعتبار ليبيا مَصدرًا موثوقًا للنفط غير المُكَلِّفْ، وعائدات من العملة الصعبة لـ 2 مليون مهاجر قبل 2011، قُدِّرَتْ قيمتها بـ33 مليون دولار أمريكي، واستثمارات ليبية في مصر تجاوزت 10 مليار دولار. كما قُدِّرَ إنتاجها من النفط 1.2 مليون برميل يوميًا،[70] وسيطرة حفتر على جميع الحقول الرئيسية في المناطق الشرقية.وصرَّحت شركة النفط الوطنية "NOC"، أن حراس الجيش التابعين للمشير أغلقوا خط الأنابيب المؤدي إلى مدينة الزاوية.وأغلقت الجماعات المسلحة المؤيدة له، أربع مَحطَّات نفط رئيسية،منها حقل الشرارة أكبر هذه الحقول، بإنتاج يبلغ 320 ألف برميل في اليوم.

إن التحرك التركي في حوض المتوسط، دفع القاهرة إلى استضافة اجتماع تشكيل منتدى غاز شرق البحر المتوسط(EMGF) بالقاهرة في يناير .2019[71]استثنى المنتدى تركيا وسوريا ولبنان، في حين ضَمَّ مصر والكيان الإسرائيلي واليونان وفلسطين وقبرص اليونانية. وصرَّحَ وزير البترول المصري "طارق الملا"، أن المنتدى مَفتوحٌ أمام الدول المشاطئة الأخرى. بينما ذكرت مصادر الكيان الإسرائيلي أن المنتدى مبادرة مناهضة لتركيا، للوقوف أمام أي تأثير لها في المنطقة. وعزَّز السيسي[72] المحادثات مع اليونان بغية تحديد مناطقها الاقتصادية البحرية. ثم عقد قمة ثلاثية في نوفمبر 2014، للترويج لاتفاق يُزَوِّدُ مصر بالغاز الطبيعي من الحقول قبالة السواحل القبرصية. أما المخاوف الأمنية،[73] رأت مصر في حفتر ضَرورةً لأمن حدودها، حيث تنطلق من شرق ليبيا معظم الجماعات الجهادية المناهضة لنظام السيسي. فقدمت الدعم اللوجستي بالأسلحة والاستخبارات، رغبة منها في إنشاء محمية خالية من الجهاديين في منطقة برقة.

أما على الصعيد العسكري،[74]تجري مصر تدريبات جوية مشتركة مع اليونان منذ عام 2015. أولها "ميدوسا"، الذي تَمَّ عقده في جزيرة رودس اليونانية، على بعد اثني عشر ميلا

فقط من الساحل التركي. كما بدأت القوات القبرصية المشاركة في التدريبات ابتداءً من عام 2018، بشكل منفصل، وتدريبات مشتركة في الكيان الإسرائيلي.

إن النزعة الانفصالية في ليبيا، أثارت شهية بعض القوى الإقليمية للوقوف مع جهة ضِدَّ أخرى.[75] ويُعَدُّ إقليم برقة الغني بالنفط، نموذجًا مثاليًا لتنامي النزعة الانفصالية، لكنه يضم عَدداً قَليلاً من السكان، الشيء الذي ساهم في تأويل إلى أن هناك تلميحات مصرية تنطوي على المطالبة ببعض مناطق الإقليم الشرقي لليبيا الغني بالنفط. فالدَّعْمُ المصري لحفتر ليس بريئًا، وإنما تصنعه رؤية صانع القرار للإطار العام الذي يضمن المصالح الوطنية وفق تصور سياسي معين، قد يكون صَائبًا في رأي البعض، ومُهدِّداً في العُرْفِ الاستراتيجي للمعارضين.

رابعًا: الكيان الاسرائيلي، ومنظور التهديدات الأمنية المشتركة.

يعتبر الكيان الاسرائيلي من الدول المؤيدة لحفتر منذ بدايات الصراع في ليبيا، ووقفت ضِدَّ حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. أبدت استعدادها للتحالف مع الجنرال سياسيًا وعسكريًا تأسيسًا لترسيخ نظام شمولي، يسهل اختراقه مُستقبلاً. لكن السؤال المطروح، كيف أن بعض الدول العربية سقطت في المحظور، وتقاسمت مع الكيان الإسرائيلي نفس التصورات حول التهديدات الأمنية في المنطقة؟

تُظْهِرُ التقارير،[76] أن بداية التنسيق بين حفتر والكيان الإسرائيلي كان منذ عام 2015. تروم من خلاله، الحفاظ على مصالحها في ليبيا ما بعد القذافي عبر هَلْهَلَة الروابط الوثيقة، والحَدِّ من التنسيق بين الحركات الجهادية الموجودة في جزيرة سيناء، ونظرائهم الليبيون. وقد التقى حفتر عملاء الموساد بِسِّرِيَةٍ عامي 2015 و2016. وبدأ الكيان الإسرائيلي يزود الجيش الوطني الليبي ببنادق قَنْصٍ ومعدات الرؤية الليلية.وأن جيش الكيان الإسرائيلي بدأ في شَنِّ غارات جوية بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي، بعد إطلاق عملية الكرامة عام 2014. ومع منتصف عام 2017، أفادت وسائل إعلام جزائرية أن المسئولون في الجزائر، حَذَّرُوا حفتر من تلقي الدَّعْمَ العسكري من الكيان الإسرائيلي وتعميق التنسيق الأمني معه. ونقلت "ميدل إيستمونيتور"، أنه وَعَدَ الاسرائليين بإقامة "مراكز آمنة" في الصحراء، على أن يكون أورين حزان "Oren Hazan" عضو حزب الليكود بالكيان الإسرائيلي ذو الأصول الليبية وسيط

العملية الاتصالية بين الطرفين. وفي ماي، نشرت "قناة الجزيرة" تَحقيقاً كشف عن دعم الكيان الإسرائيلي لهجوم حفتر على طرابلس شهر أفريل 2019. فما هي دوافع دَّعْم الكيان الإسرائيلي لحفتر:[77]

أ–تفضيل التنسيق مع القادة الديكتاتوريين والشموليين. ورأت في حفتر القائد الذي يمكن للإسرائيليين التعامل معه في المجال المخابراتي، وأنه مشروع ناجح لمحاربة تيار الإخوان في المنطقة.

ب–تعزيز دور تل أبيب داخل كتلة الدول السُنِّيَة الإقليمية الناشئة، فتشاركهم تصور التهديد الذي تمثله إيران والجماعات الإسلامية على رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

ت–ضمان المزيد من مبيعات الأسلحة.

ث–تعزيز مصالحها الجيو–سياسية في المنطقة.

ج–ضمان حاجياتها المستقبلية من الطاقة.

المحور الثالث: الحلول السياسية، والسيناريوهات المستقبلية.

أولاً: الموقف الجزائري، ومقاربة الحل السياسي.

في لقاء مع الجنرال "David M. Rodriguez" من أفريكوم،[78] أكَّد على أن للأزمة الليبية آثار أمنية إقليمية خطيرة. حيث سمحت حدودها التي يسهل اختراقها، تدفق المقاتلين والذخيرة والموارد والأيديولوجيات. وأن مواجهة هذه التحديات، يتطلب تنسيقًا في الجهود الإقليمية والدولية. هذا الوضع، دفع البلدان الرئيسية في المنطقة كالجزائر والمغرب وتونس، إلى اختيار مسار الحياد وتأييدهم للحلول الدبلوماسية.

منذ انهيار النظام عام ،2011[79] غدت ليبيا مصدر قلق لكل من دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، نَظراً للتحديات الأمنية وتداعياتها على المنطقة. تحديات انْجَرَت عنها ظواهر خطيرة، وتأثيراتها على المنطقة المغاربية والساحل الشمالي للمتوسط، ما يفرض حتمية التعاون الأمني بين الفواعل المختلفة.

إن سقوط القذافي كان له انعكاسات كارثية على الجزائر،[80] فالحدود الجغرافية الطويلة السَهْلَةُ الاختراق، وقِطَعُ الأسلحة المهربة، وقدرة الجهات الفاعلة من غير الدول على التحرك والعمل بحرية، رفَعَتْ مستويات التهديد في المنطقة. تُعَّـدُ رواتب **المجندين** في ليبيا أكثر

جاذبية،[81] إذ تقدر بـ 6000 دولار أمريكي شَهريًا للإرهابيين في رتبة أمير، فَضلاً عن 400 دولار عن الزوجة، و200 دولار عن كل ولد. و726 دولار أمريكي للعازبين، وما بين 1452 إلى 2197 دولار للمتزوجين، حسب الأقدمية في التنظيم.

عارضت الجزائر قصف الناتو لليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 عام 2011،[82] واعتبرت تدخله مقدمة لتفكيك البلاد، وشرارة لعدم استقرار إقليمي يصعب السيطرة عليه. وأن التدخل الغربي، سيؤدي إلى عسكرة واسعة النطاق للمجتمع الليبي، وزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء بأكملها. وأظهرت منذ البداية موقف الحياد،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا. وأبدت التزامها بخارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي التي تَنُصُّ على الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وبدء حوار بين الأطراف الليبية. ووضعت أولويتين في تعاملها مع هذا الملَّف، الحفاظ على أمنها الوطني من خلال احتواء مجال العمل الإرهابي، وحماية وحدة ليبيا من خلال الحوار السياسي الشامل، وأن الحل السياسي هو أنجع الحلول. غير أن هذه المقاربة، لم تحظى بلا تقدير. عملت الدبلوماسية الجزائرية على لَمِّ شَمْلِ جميع الأطراف، وإن كانت تميل أكثر إلى السَّرَاج وحكومة الوفاق الوطني، بعد النهج العدواني لحفتر اتجاه الجزائر.ففي سبتمبر 2018،[83] اتهم الجيش الجزائري بتنفيذ عمليات توغل في الأراضي الليبية، وهَدَّدَ بتصدير الحرب إلى الجزائر. لذلك اعتبر رئيس أركان الجيش الجزائري الراحل أحمد قايد صلاح، الدعم الفرنسي لحفتر مناورة لزعزعة الاستقرار في الجزائر، ومحاولة لإفشال جهودها في الوساطة، لكنها ظَلَّت تُدَعِّمُ مبادرات الأمم المتحدة، وتراها مقاربات عقلانية لحل النزاع.

تحركت الدبلوماسية الجزائرية ولم تقف مكتوفة الأيدي، فاتصلت بلاعبين محليين غير مؤسسين كالقبائل الرئيسية في الغرب،[84] في ظل دولة تتمتع فيها المؤسسات القبلية بثقل اجتماعي رسمي وغير رسمي،كونها بَديلاً لا يمكن الاستهانة به في أي مشروع لإحداث الاستقرار. في الوقت نفسه، تعاونت مع الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، واستضافت مفاوضات بين مختلف الأحزاب السياسية الليبية تحت رعايتها، واعتبرت اتفاقية الصخيرات إطار موحد يجمع الفصائل المتصارعة. ورأت أنغياب مصالحة وطنية مُسْبَقَة، سَيَخْتَزِل حَلَّ الانتخابات ويُحوِلُها إلى عملية فنية رسمية، وأن غياب المعالجة الحقيقية لأسباب النزاع،

يجعلها مَحطَّات استقطاب تظهر بجلاء في الأمثلة الإفريقية. كما أَكَّدَت الدول المجاورة لليبيا في نهاية اجتماعها الوزاري الحادي عشر المنعقد في 8 ماي 2017 في الجزائر العاصمة،[85] التزامها بإيجاد حل دائم للأزمة الليبية الذي لا يمكن أن يكون بعيداً عن الحل السياسي الذي اختاره الليبيون سياديًا، من خلال توقيعهم على الاتفاقية السياسية في 17 ديسمبر 2015. وأعرب الوزراء رفضهم لأي خيار عسكري أو تدخل خارجي.

في جانفي ،2020[86] جَمَعَتْ الجزائر وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا لمناقشة الوضع كمحاولة لإثبات النوايا الحسنة كَحَكَمٍ ضمن المجال الإقليمي. لكن الدول المشاركة، كنيجيريا وتونس والنيجر وتشاد والسودان ومصر، خَضَعَ كل منهم لطبيعة التهديد المُـتَصَوَّرِ لأمنهم القومي، وبقائهم رهائن لتحالفاتهم الإقليمية. كما أن هذا اللقاء،تزامن مع اجتماعات أكثر أهمية ذات صلة بليبيا في موسكو وبرلين. وعجز المُـنْتَظَم الدبلوماسي الجزائري في تحقيق أي تقدم يتعلق بالملف الليبي المُـعَقَّد، وإطفاء شرارة الأوضاع الملتهبة، نتيجة الاكراهات العمودية والأفقية التي تم التفصيل فيها ضمن مَتْنِ هذه الدراسة.

ثانيًا: مؤتمر برلين، الحلول المقترحة، واستراتيجيات التجسيد.

على الرغم من الآمال الجِسام التي عُلِّقَتْ على مؤتمر برلين، إلا أنه لم يتمكن من التحكم في الخيوط الرهيفة للمِلَّف الليبي. لقد شارك فيه ممثلو دول عديدة،[87]كالجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. تم التوقيع على برنامج للحد من التأثير الخارجي في الصراع، وتسهيل عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وتحتوي الخطة على وعود من كل دولة باحترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وتدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى فرض عقوبات على الأطراف التي تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار، وحظر الأسلحة، الذي لم ينفذ قط. لقد أَقَّرَ نائب ممثل الأمم المتحدة في ليبيا في مؤتمر ميونيخ الأخير حول الأمن في فبراير 2020، بأن "حظر الأسلحة كان دائمًا مُزْحَة".

ظهر خلال المؤتمر تيار قوي لصالح حفتر تَبَنَّتْـهُ فرنسا ومصر، تمثَّل في الدعوة إلى رفع الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني، وأن حكومة السَّرَاج انتهت أيامها. وتَمَّ إنشاء لجان متابعة، لجنة عسكرية مؤلفة من 10 أشخاص، شكلها ممثلو الجيش الوطني الليبي،

وحكومة الوفاق الوطني لصياغة وقف إطلاق النار، وهدنة دائمة. عُلِّقت الجلسة الأولى لهذه اللجنة في الأسبوع الثالث من فبراير 2020، وتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى، نتيجة لقصف الجيش الوطني الليبي ميناء طرابلس، وعدم احترامه قرار وقف إطلاق النار، وغدا مصير مؤتمر برلين مثل سابقيه من الاجتماعات.

كثرت الاجتماعات التي تناولت الأزمة الليبية، لكن الفشل كان دَائمًا رَفيقًا لها، نتيجة التعقيدات التي رافقت مسار الأحداث، وساهمت في توجيهها. قالت " Federica Saini" من مركز الأمن والاستخبارات،[88] أن الاجتماعات الدولية لم تعد كافية لإنقاذ ليبيا، فالمجتمع الليبي لم يعد له ثقة في هذه اللقاءات، سواء الإقليمية أو الدولية لعدم قدرتها على كسر الجمود السياسي.

إن الدرجة العالية من الحَسَّاسِية والتعقيد للملَّف الليبي، جعلت إيجاد الحلول ليس بالأمر الهَيِّن. اتسعت مجالات التقاطع، وتكاثرت الفواعل وتصادمت المصالح، وزادت تشابكا. كما أن الأزمة في ليبيا، قُنبلةٌ مجال تأثيراتها لن تقف أمامها حدود جغرافية، فهي تستلزم تنسيق الجهود الدولية والإرادة الحقيقية من قبل الفواعل المختلفة، علَّها تَقْدِرُ على إعادة الأمور إلى سابق عهدها.

الخاتمة

عُصارَةُ هذه الدراسة المتواضعة، تدفعنا إلى تقديم جُملةً من التوصيات علَّها تكون تُرْيَاقًا للداء الليبي الذي اسْتَعصى حَلُّهُ:

-ضرورة توفير مساحة للنقاش،تشمل آراء الشرق والغربمع مشاركة ممثلين من جميع الأطراف والاستعداد لتقديم التنازلات عبر الجولات التفاوضية.

-وضع خريطة طريق بمقترحات ملموسة لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، واقناع الميليشيات بنزع سلاحها وإعادة دمجها في الحياة المدنية.

-تحديد اختصاصات جهاز الأمن الليبي، ومعاملة جميع الفاعلين الليبيين بإنصاف، بما فيهم حفتر والمليشيات الغربية، وصناعة إطار أمني قابل للتطبيق.

-إعادة الصياغة للاعتراف بحكومة الوفاق الوطني كممثل وحيد للدولة الليبية، شريطة استيعابها للاعبين الآخرين داخل الدولة الليبية المستقبلية.

- قيادة قوية مُفَوَضَةٌ بسيادة القانون ومؤسسات دستورية وديمقراطية، لضمان انتقال سياسي مستدام، يمكنه توفير الاستقرار في بيئة ما بعد الصراع.

-احتياج النخب السياسية الليبية إلى الدعم قصد التمكن من بناء التوافقات، وتقديم إنجازات ملموسة بَدلاً من تدمير مصادر الثروة الوطنية، والتآمر مع جهات أجنبية لتدمير الخصوم السياسيين. يتسنى ذلك بحوار وطني حقيقي ترعاه شخصيات وطنية مستقلة، تحظى باحترام جميع الأطراف.

-أهمية دور اللاعبين الأساسيين في الالتفاف لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والاستفتاء حول دستور يساعد على تضييق آفاق المواجهة المسلحة وتفعيل مستقبل واعد وآمن.

-ضرورة تشجيع القوى الدولية للتسوية السياسية عبر دعم جهود الأمم المتحدة، واتخاذها موقفًا حَاسمًا ضد التدخلات غير القانونية، للجهات الفاعلة الإقليمية والغربية.

-تدعيم المجتمع الدولي الإنعاش الاقتصادي عبر إنشاء لجنة مالية دولية تدعم الإصلاحات والمشاريع التنموية لخلق دورة إيجابية.

-ضرورة انخراط الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بجدية في دعم حكومة توافقية، تفرض على حفتر خيار الانضمام، والمشاركة في إعادة إعمار البلاد ومؤسساتها.

نافلة القول، أن القناعة التي لا يجب أن يحيد عنها الجميع، هو أن الصراع في ليبيا، لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال حَلاً عسكريا، بل أنه حَلٌ سياسي بامتياز، فلا فائدة من تَضْبِيع المزيد من الفُرَص والأرواح.

-الهوامش:

[1]-**Gas, Pipeline Dreams and Gunboat Diplomacy in Mediterranean** (2018), Chase Winter, April 2.

[2] -TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations: Economic and Strategic Imperatives, TRT World Research Center,** December.P.09.

[3]-Ibid**.** P.10.

[4]- Ibid. P.16.

[5]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), **Turkey Pivots to Tripoli: Implications for Libya's Civil War and U.S. Policy,** The Washington Institute, December 19.

[6]-**Turkey Renews Military Pledge to Libya,**the Guardian,Dec15th, 2019.

[7]-Ben Lowings (2020), **Turkey and Libya: The Urgency for Europe to Act to Prevent Further Tragedy**, Policy Brief, Brussels International Center, January. P.03.

[8] -FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?TRT World Research Center,**İstanbul, Turkey, March. P.12**.**

[9]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations.**Ibid. P.23.

[10]-Francisco Peregil, Andrés Mourenza (2019), **Libia, el nuevo campo de batalla Entre Turquía y Rusia**, El país, diciembre 26.
https://elpais.com/internacional/2019/12/17/actualidad/1576601782_072834.html

[11]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations**. Ibid. P.23.

[12]-Francisco Peregil, Andrés Mourenza (2019), Ibíd**.**

[13]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), **Turkey Pivots to Tripoli: Implications for Libya's Civil War and U.S. Policy,** The Washington Institute, December 19.

[14]-Julio Algañaraz (2020), **Socios y rivales: Vladimir Putin y el presidente de Turquía pidieron un alto el fuego en Libia,** El Mundo**,** 08 enero.

[15]-Élie SAÏKALI (2020), **Les enjeux d'une intervention turque en Libye,** L'Orient le Jour, Mardi 21 avril.

[16]-Julio Algañaraz (2020), Ibid.

[17]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. **P.**12**.**

[18]-**Gas, Pipeline Dreams and Gunboat Diplomacy in Mediterranean** (2018), Chase Winter, April 2.

[19]-Daniel Bellut (2019), **Turkey, Cyprus and gas deposits: What you need to know**, DW, July 16th.
https://www.dw.com/en/turkey-cyprus-and-gas-deposits-what-you-need-to-know/a-49613831

[20]-**Gas, Pipeline Dreams and Gunboat Diplomacy in Mediterranean** (2018), Ibid.

[21]-Daniel Bellut (2019), Ibid.

[22]-**Absurd! Turkey and Libya sign "Maritime boundaries" Agreement** (2019),**Keep Talking Greece**, November 28.

[23]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), Ibid**.**
[24]-Josef Trevithick (2019),**Turkey is Deepening Intervention in the Libyan Civil War Point's To Erdogan's Grand Ambitions,** December 16.
[25]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations**. Ibid. P.24.
[26]-HaydarOruç (2019**), Analysis: Turkey-Israel Relations Following Libya Deal,** Center for Middle Eastern Studies, December 30. P.02.
[27]-**EU leaders to reject Turkey-Libya Agreement at European Council** (2019),Keep Talking Greece, December 11.
[28]-EmeteGözügüzelli (2019), **an Analyze: Maritime Boundary Delimitation between Turkey and Libya and Turkey**, Akdeniz University, September 27. P.01.
[29]-OdedGranot (2020), **La desesperada táctica de Erdogan en Libia,** Ene 2. https://israelnoticias.com/medio-oriente/desesperada-tactica-erdogan-libia-rusia/
[30]-**Absurd! Turkey and Libya Sign "Maritime Boundaries" Agreement** (2019),Ibid.
[31]-Daniel Bellut (2019), Ibid.
[32]-DW (2019), **Turkey Defiant in Face of Criticismover Gas Drilling off Cyprus,** May 06.
[33]-Daniel Bellut (2019), Ibid.
[34]-DW (2019),Ibid.
[35]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), Ibid**.**
[36]-Mariano García Muñoz (2020), **the Libyan Question**, Observatory of the Mediterranean, Euro Defense, España, March 2. P.04.
[37]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. P.09.
[38]-Ben Lowings (2020), **Turkey and Libya: The Urgency for Europe to Act to Prevent Further Tragedy**, Policy Brief, Brussels International Center, January. P.04.
[39]-United Nations Support Mission in Libya.
[40]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations**.Ibid. P.26.
[41]-Josep Colomé (2016), **Libia: conflicto interno y flujos de migración**, Ciencias Políticas y de la Administración, Universitat de Barcelona, mayo. P.37.
[42]-Ben Lowings (2020), Ibid. P.02.
[43]-Ibíd**.** P.38.
[44]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. P.10.
[45]-Ben Lowings (2019), Ibíd**.** P.39.
[46]-Ibíd**.** P.40.
[47]-Ben Lowings (2019), Ibíd**.** P.41.
[48]-Aldo Liga (2018), **playing with Molecules: The Italian Approach to Libya**, Institutfrançais des relations Internationales, April. P.41.
[49]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?**Ibid. P.10.
[50]-Ben Lowings (2019), Ibíd**.** P.42.
[51]-Aldo Liga (2018), Ibid**.** P.32.
[52]-Ibid. P.33.
[53]- Ibid. P.p.34-38.
[54]-Marco Siddi (2019), **Russia's Return to Middle Eastern and Mediterranean Geopolitics and Implications for West-Russia Relations**, Euro-Atlantic Security, Palgrave Macmillan. P.05.
[55]-Mariano García Muñoz (2020),Ibid**.** P.06.
[56]-Karim Mezran, Arturo Varvelli (2017), **Foreign Actors in Libya's Crisis**, Atlantic Council, ISPI, Milano, Italy. P.76.
[57]-Antonio Sánchez Andrés (2011), **Rusia y la guerra en Libia**, Real Instituto Elcano, Madrid, 30 de mayo. P.2.
[58]-Karim Mezran, Arturo Varvelli (2017), Ibid**.** P.77.
[59]-Antonio Sánchez Andrés (2011), Ibid. P.03.
[60]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. P.11**.**
[61]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations**. Ibid. P.26.

[62]-Ibid**.** P.27.
[63]-Karim Mezran, Arturo Varvelli (2017), Ibid. P.82.
[64]-Ibid**.** P.p.86, 88.
[65]-TankutÖztaş&FerhatPolat (2019), **Turkey–Libya Relations**. Ibid. P.25.
[66]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), Ibid**.**
[67]-OdedGranot (2020), Ibid.
[68]-Mostafa Atamnia (2019), **Le Rôle de L'Algérie, La Tunisie et L'Egypte dans la crise Libyenne**, le 30 Décembre. P.04.
[69]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. P.11**.**
[70]-**Commander KhalifaHaftar's forces choke Libya's oil flow (2020),** AL Djazeera, 19 Jan.
[71]-HaydarOruç (2019**),** Ibid. P.01.
[72]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), Ibid**.**
[73]-Muhammad Alaraby, **the UN in Libya: An Integrated Approach to Understanding the Role of Special Representatives**, the American University in Cairo, PPAD 5251. P.08.
[74]-SonerCagaptay and Ben Fishman (2019), Ibid**.**
[75]-عادل زقاع، سفيان منصوري، **الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية**، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017. ص. 53.
[76]-Giorgio Cafiero (2019), **Israel's Involvement in Libya's Civil War,** Consortium News, July 13, Volume 26, Number 21–Tuesday.
[77]-Ibid.
[78]-IDAHOSA Stephen (2017), **Libya's Contemporary Instability and its Effect on Regional Stability: Africa as a Case**, African Studies, University of Russia, April. P.05.
[79]-Hatem Ben Sale (2017), **Conflit libyen : la voie de la paix passe par la solidarité**, Institut Européen de la Méditerranée, Barcelone, Espagne, Octobre. P.25.
[80]-FerhatPolat (2019), **Libya's Civil War: Is the End in Sight?** Ibid. P.12**.**
[81]-عادل زقاع، سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص. 54.
[82] -Laurence-Aïda Ammour (2019), **La Libye vue D'Algérie**, LIMES, Revue Italienne de Géopolitique, Rome, juillet, no. 6. P.01.
[83]-Ibid. P.07, 08.
[84]-Ibid**.** P.05.
[85]-Hatem Ben Sale (2017), Ibid. P.26.
[86]-Mariano García Muñoz (2020),Ibid. P.07.
[87]-Ibid. P.08.
[88]-IDAHOSA Stephen (2017), Ibid. P.06.